



OIC/CFM-48/2022/MM/RES/FINAL

قرارات

شؤون الجماعات والمجتمعات المسلمة
في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الصادرة من
الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية
(بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية)

إسلام أباد، جمهورية باكستان الإسلامية

22 - 23 مارس 2022

19-20 شعبان 1443هـ

الفهرس

صفحة	الموضوع	رقم
1	القرار رقم: 48/1-أم بشأن حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	1
10	القرار رقم: 48/2-أم بشأن قضية المسلمين في جنوب الفلبين	2
16	القرار رقم: 48/3-أم بشأن الجماعة المسلمة التركية في تراقيا الغربية والشعب المسلم في دوديكانيسيا	3
18	القرار رقم: 48/4-أم بشأن وضع مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار	4
34	القرار رقم: 48/5-أم بشأن وضع التتار المسلمين في القرم	5

القرار رقم: 48/1-أم

بشأن

حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة
في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس 2022)؛

إذ يستذكر القرار رقم: 47/1-أم الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والأربعين، وجميع القرارات الصادرة بهذا الشأن عن مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة،

وإذ يذكّر بأن الجماعات والمجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمثل، من حيث العدد، ما يزيد على ثلث الأمة الإسلامية،

وإذ يستذكر كذلك مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه والقرارات التي اعتمدها مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية، والمواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تطالب باحترام حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية،

وإذ يستذكر كذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد،

وإذ يأخذ علماً، مع التقدير، بتقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بعنوان "مكافحة الإسلاموفوبيا وكراهية المسلمين للقضاء على التمييز والتعصب على أساس الدين أو المعتقد؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن وضع هذه الجماعات والمجتمعات المسلمة الوثيقة رقم
:(OIC/CFM-48/2022/MM/SG.REP)

1. يؤكد مجدداً التزامه بجميع القرارات الوزارية الصادرة بشأن الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم العون لها والإسهام في حل مشاكلها في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول التي تنتمي إليها ووحدة أراضيها ومن خلال التعاون مع حكومات هذه الدول.

2. يؤكد على ضرورة الإقرار بحقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء واحترامها، ويعرب عن جزعه لما تواجهه من تحديات وعراقيل ومشكلات ناجمة عن التمييز أو القمع أو

الاضطهاد. ويشدد على أهمية التنسيق المستمر بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد السبل الكفيلة بمساعدتها على حل مشكلاتها وحماية حقوقها الدينية والثقافية والمدنية والسياسية والاقتصادية وصون هويتها الإسلامية.

3. يؤكد على أن حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة وهويتها في الدول غير الأعضاء هي، أساساً، مسؤولية حكومات تلك الدول وفقاً لمبادئ القانون الدولي. ويرحب بالقرار التاريخي الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي بفرض تدابير مؤقتة لمنع المزيد من أعمال الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا في ميانمار، وهو القرار الذي يشكل سابقة تاريخية في الجهود القانونية الرامية إلى دعم حقوق الأقليات المسلمة المضطهدة.

4. يشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام في دعم قضايا الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. ويحثه على مواصلة تلك الجهود في إطار المبدأ الثابت المتمثل في احترام سيادة ووحدة أراضي الدول التي تنتمي إليها هذه المجتمعات، وذلك وفقاً للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمرات الوزارية ذات الصلة.

5. يحث الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية بوجه عام، والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي بوجه خاص، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) وكذلك المنظمات الإسلامية غير الحكومية، على التنسيق مع الأمانة العامة لتقديم المزيد من التعاون الفني الدعم والمساعدات المالية والمادية بهدف تمكين هذه الجماعات والمجتمعات المسلمة من الارتقاء والنهوض في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمشاركة في تقدم بلدانها وتنميتها.

6. يؤكد أن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم: 18/16 بشأن "مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص على أساس دينهم ومعتقدهم" يشكل توافقاً تاريخياً، إذ يوفق بين آراء مختلفة حول القضاء على التمييز والتعصب الديني بناء على مقترحات قدمت بالنيابة عن المنظمة وغيرها من الجهات المعنية. ويشجع الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم الدعم لمسار إسطنبول ارتباطاً بالقرار 18/16.

7. يؤكد مجدداً أن التعليم حق مشروع لكل فرد من أفراد المجتمع دونما أي تمييز، كما تنص على ذلك جميع المواثيق الدولية ذات الصلة. ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم جميع المساعدات الممكنة لدعم التعليم، بما في ذلك من خلال توفير المعلمين لأبناء الجماعات والمجتمعات المسلمة وتخصيص منح دراسية لهم في المدارس والجامعات، ودعوة المنظمات الإسلامية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للإسهام في هذا المسعى بالتنسيق مع الدول المعنية لتقديم كافة أشكال المساعدة، مثل تعزيز الأنظمة التربوية، ولا سيما

من خلال إيفاد مدرسين للإسهام في تعليم الأطفال من أبناء الجماعات والمجتمعات المسلمة، وتوفير المنح الدراسية في المدارس والجامعات.

8. يدعو مجدداً الأمانة العامة إلى الاستمرار في الاتصالات ومواصلة الانخراط مع الجماعات والمجتمعات المسلمة تنفيذاً للقرارات الوزارية السابقة، وذلك للتعرف على مشاكل هذه الجماعات والمجتمعات وأحوالها. ويدعو الأمانة العامة إلى مواصلة عقد الندوات والمؤتمرات في بلدان الأقليات المسلمة بغرض التعرف على مشاكلها وقضاياها وتمتين العلاقات وتطويرها بين دول المجتمعات المسلمة والدول الأعضاء في المنظمة.

9. يتابع بقلق محنة المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب الحالة الخطيرة التي ظلوا يواجهونها في بلادهم منذ ديسمبر 2013. ويدين ما يتعرض له هؤلاء من أعمال عنف لمجرد انتسابهم للإسلام. ويدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى توفير الحماية لمواطنيها بغض النظر عن انتمائهم الديني، وتقديم المساعدة الطارئة للنازحين واللاجئين الفارين من أعمال العنف، وضمان عودتهم من خلال اتخاذ التدابير الضرورية لحماية أفراد المجتمعات المسلمة من جميع أشكال العنف وضمان حقوقهم المدنية والدينية وكفالة الحرية الدينية في بلادهم.

10. يطلب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومؤسساته ذات الصلة التحرك العاجل، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو المتورطين فيها إلى المحاكمة. ويدعو كذلك حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي إلى الإسراع بإنشاء محكمة جنائية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى خلال السنوات الماضية.

11. يبحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إشراك جميع الأطراف في البلاد فيما تبذله من جهود لإعادة إحلال سلام دائم ومستدام في البلاد وذلك من خلال مد جسور الحوار البناء نحو تحقيق التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع.

12. يدعو حكومة جمهورية أنغولا إلى مراجعة موقفها من الجماعة المسلمة والاعتراف بالديانة الإسلامية رسمياً من أجل تمكين المجتمع الأنغولي المسلم من التمتع بحقوقه المدنية والدينية على قدم المساواة مع باقي المواطنين.

13. يدين تنامي موجة الإسلاموفوبيا وخطاب وجرائم الكراهية في الهند المدفوعة بإيديولوجيا الهندوتفا المتطرفة تحت مظلة منظمة المتطوعين الوطنية (وراشتريا سوايا مسيك سانغ) وحزب الشعب الهندي (حزب بهاراتيا جاناتا)، مما أدى إلى تهميش مسلمي الهند سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإلى تنامي الشعور بانعدام الأمن وفشل حكومة الهند في توفير السلامة والأمن للأقليات في الهند.

14. **يعرب** عن عميق انزعاجه إزاء التضييق على دور العبادة الخاصة بالمسلمين وانتهاك حرمتها واستمرار تعطيل صلاة الجمعة في مختلف أنحاء الولايات الهندية.
15. **يشجب** الهستريا والكراهية التي سادت الهند برعاية الدولة ضد المسلمين عندما انتهكت حرمة المسجد البابري التاريخي وُدُمر على أيدي متعصبين هندوس في 1992م.
16. **يعرب** رفضه للقرار الصادر عن المحكمة العليا في الهند في نوفمبر 2019 بخصوص المسجد البابري التاريخي، وهو القرار الذي سمح ببناء معبد في نفس المكان الذي ظل فيه المسجد شامخا لخمسة قرون، وإزاء القرار المخزي الذي صدر لاحقا بتبرئة المجرمين، ولا سيما قادة حزب بهاراتيا جاناتا أسلاف حركة رام جانامبومي.
17. **يستنكر** وضع حكومة الهند حجر الأساس لبناء "رام ماندير" في 5 أغسطس 2020، الذي يصادف حلول الذكرى السنوية الأولى للأعمال الهندية غير القانونية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، ويؤكد أن هذه الأعمال تعكس محاولات الهند الممنهجة لإعادة كتابة التاريخ من خلال طمس جميع معالم الثقافة والتقاليد الإسلامية لتحويل الهند إلى دولة هندوسية.
18. **يدعو** مجدداً الحكومة الهندية إلى ضمان إعادة بناء المسجد البابري في موقعه الأصلي، ومعاقبة المسؤولين عن هدمه.
19. **يدين** بشدة الهدم المخجل لمسجد غريب نواز العتيق في بارابانكي، أثر بُرديش، على أيدي متطرفين هندوس بتواطؤ من السلطات المحلية.
20. **يعرب** عن انزعاجه من قيام وسائل الإعلام الهندية، التي ترعاها منظمة التطوع الهندية المتطرفة، ببث محتوى يؤدي إلى حالة من التخويف والتشويه وبذر الشقاق المجتمعي الموجه ضد المسلمين.
21. **يدين** بشدة ما تتعرض له النساء المسلمات في الهند من اعتداءات شنيعة وتحرش وإساءة بالغة من خلال تنظيم المزادات والعروض عبر الإنترنت التي تدعو إلى تقديم العروض لشرائهن.
22. **يعرب** عن قلقه العميق إزاء حملة الإسلاموفوبيا المستمرة في الهند والتي تتهم المسلمين بنشر فيروس كوفيد-19 وتشويههم في أجهزة الإعلام مما يؤدي إلى تعرضهم للتمييز والعنف مع الإفلات من العقاب.
23. **يحث** الهند على اتخاذ خطوات فورية لحماية مئات المساجد التي تتعرض للخطر وضمان سلامة وحماية المسلمين ومقدساتهم في شتى أنحاء الهند.
24. **يطلب** من تحالف الأمم المتحدة للحضارات رسم خرائط تحدد جميع دور العبادة التي تتعرض للخطر في الهند لتوفير الحماية الكاملة لها.

25. **يدين** كذلك سلسلة التدابير التي اتخذتها الحكومة الهندية ضد المسلمين، مثل الفرز التمييزي للمسلمين في السجل الوطني للمواطنين في أسام والذي أدى إلى تجريد مئات الآلاف من المسلمين من جنسيتهم، والتمييز الديني ضد المسلمين بموجب قانون المواطنة المعدل، وقانون ممتلكات العدو، والتصريحات المعادية للمسلمين وتنامي حوادث الإعدام التي يرتكبها حراس البقر، والتي تجري في غالب الأحوال بتواطئ الحكومة بحيث يفلت مرتكبو الجرائم من العقاب، والمخططات البغيضة مثل "غار وابسي" و"محيي الجهاد"، والأحكام المناهزة التي تصدرها المحاكم الهندية في حق المسلمين، بما فيها الحكم الخاص بالمسجد البابري والقضايا التي تشمل "جماعة الزعفران الإرهابية"، والخطة المفتوحة لبناء معبد هندوسي مكان المسجد البابري الذي يعود تاريخ بنائه لقرون والادعاءات بشأن المساجد الأخرى وهي كلها أعمال تشكل جزءاً من مخطط محكم وممنهج وضعته منظمة المتطوعين الوطنية وحزب الشعب الهندي لتحويل الهند إلى دولة للهندوس والإمعان في إخضاع المسلمين في الهند وجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية.

26. **يدين** بشدة التشريع الهندي الخاص بقانون المواطنة المعدل لكونه تشريعاً تمييزياً في حق المسلمين ويخالف التزامات الهند بموجب العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على التمييز العنصري وغيرهما من العهود، مع رفض الادعاءات الهندية الزائفة بشأن وضع الأقليات في ثلاثة بلدان مسلمة، والتي ترمي إلى صرف الانتباه عن سياساتها ضد الأقليات.

27. **يذكر** بأن فبراير 2022 يمثل حلول الذكرى السنوية الثانية للاحتجاجات الشعبية في نيودلهي في أعقاب سن قانون المواطنة المعدل، التي قتل خلالها 50 مسلماً بتواطؤ من الدولة.

28. **يدين** كذلك القمع الوحشي للمتظاهرين المعارضين لقانون المواطنة المعدل والسجل الوطني للمواطنين، وبخاصة الهجمات الممنهجة والواسعة النطاق التي تشنها الشرطة على المسلمين الأبرياء في أوتار براديش وأجزاء أخرى من الهند وأعمال العنف التي ترتكب برعاية الدولة في حق الطلاب في جامعة عليغار الإسلامية والجامعة المليية الإسلامية وجامعة جواهرلال نهرو، والتي خلفت خسائر في الأرواح الطاهرة.

29. **ييدي** أسفه إزاء الحملات المغرضة ضد المسلمين لإسقاط حقهم الشرعي في الاحتجاج على التشريع التمييزي واتهامهم بالتآمر ضد مصالح الهند الوطنية.

30. **يشجب** "الاضطهاد والعنف الممنهج" ضد المسلمين في أسام وتخريب ممتلكاتهم ومنازلهم ومناجرهم في ظل ما يسمى بحملة الإجماع.

31. يدين تزايد التعصب والتطرف الديني في الهند الذين تعكسهما الهجمات المستمرة على ممتلكات المسلمين في بيوتهم وأماكن عملهم في عدة ولايات هندية مثل تريبيورا.

32. يرحب بالتأكيدات التي أصدرها مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن قانون المواطنة المعدل لسنة 2019 هو "في طبيعته تمييزي في الأساس"، وأنه لا يتماشى مع الجهود الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

33. يطالب الحكومة الهندية بوقف خطتها المعادية للأقليات وإلغاء قانون المواطنة المعدل والسجل الوطني للمواطنين على الفور، وصون حقوق الأقليات بموجب القانون الدولي، واتخاذ تدابير جديّة لتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمسلمين في الهند انسجاماً مع التوصيات الواردة في تقرير لجنة ساشار. ويحث الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي على إدانة سياسات الهندوتفا الهندية المعادية للأقليات، والضغط على الحكومة الهندية لحماية حقوق الأقليات بموجب القانون الدولي.

34. يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما أوردته بعض تقارير واسعة النطاق عن دعوات مفتوحة من مؤيدي هندوتفا لتنفيذ حملة إبادة بشرية خلال "دارما سنساد"، في هايردوار، عطارخاند من 17 إلى 20 ديسمبر 2021، ويعرب لحكومة الهند عن استهجانته لتصريحات عضو حزب هندو رشاكا سينا المتطرف، بارابودهاناند جييري، وغيره من أعضاء حركة هندوتفا، التي تدعو للتطهير العرقي، وإصرارهم على ذلك، وصمت الحكومة الهندية وعدم إدانتها لتلك الدعوات وعدم اتخاذها أي إجراء ضدهم.

35. يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما أوردته بعض التقارير عن قيام عناصر هندية متطرفة، من خلال حملة "العودة" وبرامج تعليمية، بإكراه الجماعات المسلمة في الهند على "اعتناق الهندوسية" بغرض طمس الممارسات والشعائر المرتبطة بالديانات الأخرى وتزييف الحقائق التاريخية.

36. يأخذ علماء مع بالغ القلق بعدد من الحوادث في الهند حيث تعرض أناس للقتل أو السجن أو فرضت عليهم غرامات لقيامهم بذبح أبقار، لاسيما خلال عيد الأضحى المبارك.

37. يتابع بقلق عميق الدعوات العنصرية من قبيل "إخلاء الهند من مرتدي الحجاب من المسلمين والرهبان النصاري" وحملة "أطلق النار على الخونة" التي يطلقها قادة في حزب الشعب الهندي والتي ترافقها في العادة أعمال عنف.

38. يعرب عن قلقه إزاء الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا الهندية والقاضي بإطلاق سراح سجناء مثل بابو باجرانجي، الذين أدينوا بقتل واغتصاب مسلمين في مجزرة غوجارات سنة 2002، وإطلاق سراح العقيد بروهيت، المتهم الرئيسي في تفجير قطار سامجهوتا السريع عام 2007.

39. يطلب من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، إجراء تحقيق شامل في حوادث وأعمال العنف وخطاب الكراهية ضد الأقليات وخاصة المسلمين ودور العبادة الخاصة بهم، التي وقعت بتواطؤ كامل ونشط من الدولة الهندية، واقتراح تدابير فورية وملموسة تتخذها حكومة الهند للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل.

40. يدعو المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المعنية لتحميل الهند مسؤولية انتهاكاتها الفاضحة والممنهجة لحقوق الإنسان ضد الأقليات، خاصة المسلمين، واتخاذ تدابير فورية لإنقاذهم من إبادة جماعية محددة.

41. يحث الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضمان تنفيذ قرارها رقم A/RES/75/258، (يناير 2021) بشأن "تعزيز ثقافة السلام والتسامح لحماية المواقع الدينية".

42. يحث الهند على السماح لمقرر الأمم المتحدة الخاص بالأقليات، بالدخول إلى منطقة أسام ومناطق أخرى وفقاً لطلبه، للوقوف على أوضاع الأقليات من خلال زيارات ميدانية.

43. يدعو الأمانة العامة إلى مواصلة رصد أوضاع المسلمين في الهند وجمع المزيد من المعلومات عن المشاكل والتحديات التي يواجهونها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية تقديم المساعدات الضرورية لهم، ورفع تقرير بذلك إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

44. يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما أوردته التقارير حول السياسات التمييزية للحكومة وتفشي سوء استخدام قانون منع الإرهاب الذي ألحق ضرراً مباشراً بالمجتمع المسلم في سريلانكا، ويدعو كذلك الحكومة السريلانكية إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية منازل المسلمين وأعمالهم التجارية وأماكن عبادتهم في هذا البلد.

45. يحث حكومة سريلانكا على اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة التوجهات المتنامية للخطاب المعادي للمسلمين بسبب تفشي خطاب الكراهية، ويدعو الأمين العام إلى إيفاء بعثة إلى سريلانكا، بالتنسيق مع السلطات المعنية، للحصول على معلومات مباشرة حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها أبناء المجتمع المسلم بغرض مدهم بالمساعدة اللازمة ورفع تقرير بهذا الشأن.

46. يأخذ علماً بالتقرير الذي رفعته الأمانة العامة إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ويرحب بزيارة وفد الأمانة العامة إلى الصين في يناير 2019 وبزيارة الممثلين الدائمين لبعض الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى هذا البلد في ديسمبر 2019، وبالزيارة الافتراضية إلى كشينجيانغ يوم 5 يناير 2022 بدعوة من جمهورية الصين الشعبية، وذلك في إطار العلاقات بين الجانبين وانسجاماً مع دور وانخراط المنظمة تجاه الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، ويشيد بالتقدم المحرز بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية الصين الشعبية منذ الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية ويتطلع إلى المزيد من التعاون بين المنظمة وجمهورية الصين الشعبية.

47. **يشيد** بالجهود المخلصة التي تبذلها حكومة تايلاند في سبيل تحسين أحوال المجتمع المسلم، **ويعرب عن تقديره** للدعوة الموجهة لوفد منظمة التعاون الإسلامي في فبراير 2018 للوقوف على التقدم الذي أحرزته الجالية المسلمة في البلد. **ويسجل**، في هذا الصدد، ما يتمتع به المجتمع المسلم من حرية في ممارسة شعائره الدينية وجهود الحكومة من أجل خلق فرص اجتماعية وتعليمية واقتصادية في المنطقة، **ويدعو** الحكومة إلى كفالة أن تكون جميع المبادرات الرامية إلى تحسين الأوضاع شاملة وطوعية بالكامل وتحترم التقاليد والعادات المحلية.

48. **يثمن** الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام مع حكومة تايلاند ومع المجتمع المسلم في الأقاليم الحدودية من جنوب تايلاند لمواصلة تحسين أحوال المسلمين ومنحهم، في جملة أمور أخرى، الفرصة لإدارة شؤونهم بأنفسهم وممارسة خصوصياتهم الثقافية واللغوية والدينية وإدارة مواردهم الطبيعية في ظل الاحترام الكامل لدستور البلاد ووحدتها الإقليمية، وفقاً لما ورد في البيان المشترك بين حكومة تايلاند ومنظمة التعاون الإسلامي الصادر في مايو 2007 والذي أعيد تأكيده في 2012.

49. **يشيد** بالجهود التي بُذلت في السابق في عملية الحوار السلمي بين حكومة تايلاند وكل أصحاب المصلحة المعنيين، **ويدعو** إلى مواصلة دعم عملية الحوار السلمي. **ويعيد تأكيد** دعمه لمواصلة عملية الحوار السلمي بين حكومة تايلاند وممثلي الجالية المسلمة في الأقاليم الحدودية من جنوب تايلاند إلى جانب ماليزيا التي اضطلعت بدور الوسيط، **ويدعو** الطرفين إلى مواصلة تدابير بناء الثقة والحوار بشأن القضايا المعقدة.

50. **يدعو** مجموعة ممثلي المجتمع المسلم في الأقاليم الحدودية من جنوب تايلاند لإشراك جميع الأطراف المعنية والعمل من أجل الصالح العام لضمان إجراء عملية سلام فعالة في جنوب تايلاند. **ويشجع** الحكومة على منح مجموعة الممثلين الاعتراف المطلوب. **ويدعوها** كذلك إلى توفير ضمانات السلامة خلال السفر من تايلاند وإليها لأعضاء فريق الحوار وحمايتهم من الاعتقال والملاحقة القضائية خلال مشاركتهم في عملية السلام.

51. **يعرب** عن استعداد منظمة التعاون الإسلامي لتقديم أي مساعدة ضرورية من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للمسائل العالقة في إطار عملية الحوار السلمي، **ويدعو مجدداً** حكومة تايلاند لمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى حلّ دائم وعادل للمشاكل العالقة وفقاً للبيان المشترك بين حكومة تايلاند والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الصادر في عام 2007.

52. **يؤكد مجدداً** استمراره في رعاية حقوق ورفاه المجتمع المسلم في تايلاند، ولاسيما في الأقاليم الحدودية الجنوبية، **ويعرب** عن تقديره التام لانفتاح حكومة تايلاند على التعاون مع المنظمة في سبيل تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

53. يؤكد مجدداً ضرورة احترام حقوق المجتمع التركي المسلم في بلغاريا وإعادة أملاك الأوقاف الإسلامية التي تمت مصادرتها في العقود السابقة. ويدعو المسلمين في بلغاريا إلى توحيد جهودهم والعمل سوية على تعزيز مكانة مكتب المفتي الأكبر خدمة لمصالح المسلمين في هذا البلد.

54. يشيد بجهود الأمين العام في مجال التعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال زيارته لبروكسيل في فبراير 2017، التي تروم إطلاق مبادرات مبتكرة وبلورة مشاريع مشتركة تعالج التحديات المتمثلة في الغلو والتطرف والإسلاموفوبيا بما يكفل تحسين أوضاع المسلمين في أوروبا، ويدعو إلى النظر في إمكانية تعيين ممثل خاص للجماعات والمجتمعات المسلمة من أجل متابعة تنفيذ هذه المبادرات.

55. يعرب عن قلقه العميق إزاء تنامي حوادث كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا في أوروبا ويحث قادة الدول الأوروبية وقيادة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ التدابير لضمان تمكين المسلمين في أوروبا من ممارسة حياتهم وفقاً لمعتقداتهم الدينية.

56. يشيد بجهود مرصد الإسلاموفوبيا لمنظمة التعاون الإسلامي بإعداده وبشكل منتظم لقائمة "البلدان المقلقة" التي تسود فيها سياسات وعمليات معادية للإسلام.

57. يرحب بقرار مجلس وزراء الخارجية بشأن اعتبار يوم 15 مارس "يوماً عالمياً لمكافحة الإسلاموفوبيا" ويدعو البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك لمتابعة هذا القرار.

58. يعرب عن تقديره لاجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالمسلمين في أوروبا الذي انعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي في نيويورك يوم 23 سبتمبر 2019، ويطلب من الأمانة العامة مواصلة تنظيم اجتماعات فريق العمل المذكور في مناسبات مواتية.

59. يدعو الأمانة العامة ومكاتب المنظمة في كل من نيويورك وبروكسل وجنيف إلى مواصلة دراسة أوضاع المجتمعات المسلمة في الغرب بغرض الوصول إلى فهم أفضل للتحديات والمصاعب الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصياغة برامج تروم تحسين أوضاعها.

60. يدعو الأمانة العامة ومكاتب المنظمة في كل من نيويورك وبروكسل وجنيف إلى الانخراط في نشاطات هيئات المجتمع المدني ذات الصلة والمنديات الإقليمية والدولية من أجل مواكبة المستجدات المتعلقة بأوضاع الجماعات والمجتمعات المسلمة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى الأمين العام.

61. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم: 48/2-أم

بشأن

قضية المسلمين في جنوب الفلبين

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس 2022)؛

إذ يأخذ في الاعتبار قرارات منظمة التعاون الإسلامي وتوصيات لجنة منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالسلام في جنوب الفلبين، ويشيد برصدها الوثيق ومشاوراتها المتواصلة حول التطورات الميدانية،

وإذ يشيد بالدور الذي اضطلعت به ليبيا في التوصل إلى اتفاق طرابلس لعام 1976، وكذلك بالدور الفعال الذي اضطلعت به جمهورية إندونيسيا بصفتها الرئيسة السابقة للجنة منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالسلام في جنوب الفلبين، وجميع أعضاء هذه اللجنة، وبجهود الأمين العام الرامية إلى تسهيل عملية السلام ومساعدة كل من حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو على التوصل إلى صيغة مقترحات مشتركة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي الموقع عام 1996؛

وإذ يثني على جهود خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، رحمه الله، الداعمة لجهود السلام ولتنمية المسلمين في جنوب الفلبين؛

وإذ يشيد بجهود حكومة ماليزيا بصفتها طرفاً ثالثاً وسيطاً في المباحثات بين حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو، وهي المباحثات التي أفضت إلى توقيع الاتفاق الشامل حول بانغسامورو في 27 مارس 2014؛

وإذ يسترشد بجميع القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي ويؤكد مجدداً جميع القرارات الوزارية السابقة الصادرة في هذا الشأن؛

وإذ يسجل الالتزام المتواصل الذي أعرب عنه رئيس جمهورية الفلبين، فخامة السيد رودريغو دوتيرتي، بتنفيذ جميع الاتفاقيات الموقعة مع بانغسامورو، "بالترامن مع الإصلاحات الدستورية والقانونية"، ويرحب بالتزامه القوي "بتصحيح الأخطاء التاريخية التي ارتكبت في حق بانغسامورو"؛

وإذ يرحب بالقضاء على الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم داعش التي هاجمت مراوي بين مايو وأكتوبر 2017 وارتكبت جرائم شنيعة بحق السكان؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول قضية المسلمين في جنوب الفلبين (الوثيقة رقم: OIC/CFM-48/2022/MM/SG.REP):

1. **يجدد** دعمه لاتفاق تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة في طرابلس عام 1976 بين حكومة جمهورية الفلبين والجهة الوطنية لتحرير مورو والذي وُقِع بالأحرف الأولى في 30 أغسطس 1996 في جاكرتا، وُقِع رسمياً في 2 سبتمبر 1996 في مانيلا. **ويؤكد مجدداً** أن اتفاق طرابلس واتفاق جاكرتا لا يزالان يشكلان الأساس لأي تسوية للنزاع.
2. **يدعو** إلى التنفيذ السريع والكامل لأحكام الاتفاق النهائي لعام 1996 بشأن تنفيذ اتفاق طرابلس لعام 1976 الموقَّعين بين حكومة جمهورية الفلبين والجهة الوطنية لتحرير مورو والاتفاق الشامل حول بانغسامورو المبرم بين حكومة جمهورية الفلبين والجهة الإسلامية لتحرير مورو بنية حسنة ورغبة صادقة حتى يتسنى إحلال السلام العادل والدائم وتحقيق التنمية الشاملة لشعب بانغسامورو.
3. **يُشيد** بالدور الهام لمنظمة التعاون الإسلامي وبجهودها البناءة في الوساطة بشأن عملية السلام في جنوب الفلبين.
4. **يؤكد مجدداً** موقفه بأن اتفاق السلام الشامل في بانغسامورو يلبي جزئياً متطلبات السلام الشامل في مينداناو، إلا أنه يشكل خطوة صوب تحقيق هذا الهدف، **ويدعو** إلى التنفيذ الكامل لاتفاقيات السلام السابقة بغية تحقيق السلام الشامل والدائم.
5. **يقر** بأهمية الجهود التي بذلت وبالتقدم الذي تم إحرازه خلال الإدارة السابقة من خلال التوقيع على الاتفاق الشامل حول بانغسامورو مع الجهة الإسلامية لتحرير مورو عام 2014، بالرغم من تعذر إقرار القانون الأساسي لبانغسامورو المتعلق بهذا الاتفاق، وكذلك من خلال تنظيم الجلسة النهائية لعملية المراجعة الثلاثية يومي 25 و26 يناير 2016 بمشاركة كل من حكومة جمهورية الفلبين والجهة الوطنية لتحرير مورو ولجنة منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالسلام في جنوب الفلبين.
6. **يُرْحَب** بجهود حكومة جمهورية الفلبين لمعالجة مشكلة انعدام الدستورية والتي واجهتها اتفاقات السلام على مدى السنوات الأربعين الأخيرة.
7. **يندد** بشدة بالهجمات الإرهابية والجرائم الشنيعة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية في حق سكان الفلبين، وهي جماعات مرتبطة بتنظيم داعش. **ويشيد** بنجاح حكومة جمهورية الفلبين في القضاء على المجموعات الإرهابية وحماية المدنيين من الهجمات الإرهابية.

8. **يؤكد مجدداً** الموقف المبدئي والثابت لمنظمة التعاون الإسلامي من الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته والذي يتعارض مع تعاليم الإسلام الأساسية وقيمه السمحة.
9. **يعرب** عن مواساته وتعازيه لأسر الضحايا الذين سقطوا جراء الهجمات الإرهابية، ولحكومة جمهورية الفلبين وشعب بانغسامورو وللأمة الفلبينية قاطبة.
10. **يرحب** بمبادرة حكومة جمهورية الفلبين التي شرعت في جهود إعادة تأهيل مدينة ماراوي، **ويدعو** الدول الأعضاء في المنظمة والمنظمات الإنسانية والهيئات ذات الصلة عبر العالم إلى دعم جهود إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة من الصراع، والمساهمة في إعادة التأهيل والإعمار في ماراوي.
11. **يرحب** بإنشاء البنك الدولي للصندوق الاستئماني لتطبيع الوضع في بانغسامورو وفقاً لما نص عليه الاتفاق الشامل حول بانغسامورو **ويدعو** الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي للمساهمة في الصندوق.
12. **يشيد** بالموقف المتعاون الذي أبدته كل من الجبهة الوطنية لتحرير مورو والجبهة الإسلامية لتحرير مورو خلال الأزمة، وخاصة ما يتعلق منها بالجهود المشتركة بين حكومة الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو تحت إشراف المركز المشترك للتنسيق والرصد والمساعدة.
13. **يقر** بالدور الهام الذي تضطلع به مختلف الإطارات والآليات التي أحدثتها وأنشأتها العملية السلمية بين حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو في تعزيز وقف إطلاق النار والحفاظ على المناخ الذي يفضي إلى النهوض بعملية التوقيع على الاتفاق النهائي لبانغسامورو والاتفاق الشامل لبانغسامورو وإنجاحها ومواصلة عملية التنفيذ وهي: فريق المراقبة الدولي، وفريق الاتصال الدولي، وفريق مراقبة الطرف الثالث، والهيئة المستقلة لتسريح المقاتلين، واللجنة المعنية بالعدالة الانتقالية والمصالحة، فضلاً عن جميع الهياكل والآليات الأخرى المنفق عليها من أجل النهوض بالعملية السلمية. **ويدعو** كلا من حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو إلى مواصلة انخراطه وإلى تسخير كل تلك الآليات من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق إلى حين توقيع الأطراف على اتفاقية الانسحاب".
14. **يشيد** بعمل اللجنة الانتقالية لبانغسامورو التي نجحت في صياغة القانون الأساسي لبانغسامورو، المعروف الآن بالقانون التنظيمي لبانغسامورو، والذي ضم أهم سمات اتفاق طرابلس لسنة 1976 واتفاق جاكارتا لسنة 1996 في القانون التنفيذي.
15. **يجدد دعمه** للمهمة المقررة للبنك الإسلامي للتنمية التي تعتبر أساسية لعملية التطبيع في بانغسامورو، **ويدعو** البنك إلى مواصلة عمله كما هو منصوص عليه في الجدول الزمني والعملية المنفق عليها.

16. **يقر** بالجهود القوية والمتسقة التي يبذلها الرئيس دوتيرتي في معالجة التهديدات الإرهابية من طرف الجماعة المتطرفة، ولا سيما جماعة أبو سياف والجماعات المماثلة الأخرى.
17. **يشيد** بإقرار القانون الأساسي لباغسامورو من طرف كونغريس الفلبين وبموافقة فخامة الرئيس دوتيرتي عليه في يوليو 2018.
18. **يهنئ** حكومة جمهورية الفلبين والجماعة الإسلامية لتحرير مورو على تنظيم الاستفتاء بشكل سلمي وناجح في مينداناو يومي 21 يناير 2019 و6 فبراير 2019. مما مكن من إقرار القانون الأساسي لباغسامورو وإقامة منطقة موسعة متمتعة بالحكم الذاتي مع إدماج مناطق جديدة، هي مدينة كوتاباتو و63 قرية في شمال كوتاباتو، في منطقة باغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في منداناو المسلمة.
19. **يرحب** بتعيين الحاج مراد إبراهيم رئيساً للوزراء بالإناابة لمنطقة باغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في منداناو المسلمة وللأعضاء الآخرين في السلطة الانتقالية لباغسامورو من طرف الرئيس رودريغو دوتيرتي يوم 22 فبراير 2019 في مالاكانغ بمانيلا، **ويرحب** كذلك باعتماد مجلس الشيوخ ومجلس النواب لقوانين ذات صلة تقضي بتمديد مهمة السلطة الانتقالية لباغسامورو إلى غاية يونيو 2025 م، وبما يمكنها من التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات.
20. **يشيد** بكل من حكومة جمهورية الفلبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية وإقليم باغسامورو للحكم الذاتي للنجاح في تمرير ميزانية عام 2020 للإقليم وهي ميزانيتها الأولى التي شهدت نجاح الانتقال إلى حكومة مستقلة بصورة كاملة؛ ويدعم كذلك لحكومة الفلبين وإقليم باغسامورو لإنشاء هيئة للعلاقات بين الحكومات وإنعقاد اجتماعها الأول في ديسمبر 2019. وتمثل هذه الآلية مفتاحاً لحفظ العلاقات الودية بين الحكومة القومية وإقليم باغسامورو والذي يضمن نجاح المسار السياسي لعملية السلام بين حكومة جمهورية الفلبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية.
21. **يدعو** حكومة جمهورية الفلبين إلى الوفاء بالتزامها بتنفيذ كافة البرامج المتفق عليها خلال الفترة التنفيذية والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التطبيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في باغسامورو وبحث حكومة الفلبين على الاستكمال الناجح لعملية التسريح من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية و**يدعو** الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي لأن تلعب دوراً نشطاً في دعم برنامج التسريح من خلال آليات المساعدة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة أصلاً وخاصة الصندوق الأتئماني للتطبيع الخاص ببغسامورو.
22. **يدعو** قيادتي الجبهة الوطنية لتحرير مورو والجبهة الإسلامية لتحرير مورو وسائر القادة الآخرين لشعب مورو إلى رَصِّ الصفوف وتقليص الهوة فيما بينهم لما فيه مصلحة باغسامورو.

23. **يؤكد مجدداً** لحكومة جمهورية الفلبين أهمية المساعدة الأجنبية في عملية السلام، و**يشيد** بدور وجهود فريق الرصد الدولي، وفريق الاتصال الدولي، وفريق الطرف الثالث المراقب، ولجنة العدالة الانتقالية والمصالحة، والهيئة المستقلة للتسريح.
24. **يقر** بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة الجمهورية التركية بشأن عملية السلام في الفلبين أثناء ترأسها للهيئة المستقلة للتسريح منذ إنشائها سنة 2014، وعضويتها النشطة في فريق الاتصال الدولي وفريق الطرف الثالث المراقب ومساهماتها في تعزيز التنمية في المنطقة من خلال إطلاق عدد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر الوكالة التركية للتسويق والتعاون.
25. **يشيد** بجهود الأمين العام في تضيق الفجوة بين مواقف كل من الجبهة الوطنية لتحرير مورو والجبهة الإسلامية لتحرير مورو، و**يشجع** الخطوات والبيانات الإيجابية لرص الصفوف بين الجبهتين. و**يدعو** قادتتهما إلى تعزيز التعاون والتسويق فيما بينهما عبر المنتدى التسقيقي لبانغسامورو وإشراك الجهات المعنية الأخرى لتوحيد الصفوف وإيجاد نهج مشتركين و**يدعو كذلك** الأمين العام إلى مواصلة جهوده في هذا الشأن.
26. **يرحب** بتعيين الأمين العام للمنظمة لسعادة السفير داتوك إبراهيم عبد الله، من ماليزيا، مبعوثاً خاصاً للأمين العام لعملية السلام في جنوب الفلبين.
27. **يشيد** بجهود الأمين العام لإرساله فريقاً فنياً إلى الفلبين في الفترة من 27 إلى 29 يناير 2020 للتباحث مع مسؤولي حكومة جمهورية الفلبين وإقليم بنغسامورو للحكم الذاتي في منداناو المسلمة، ومع زعماء الجبهة الوطنية لتحرير مورو والجبهة الإسلامية لتحرير مورو.
28. **يجدد التأكيد** على أهمية الوحدة داخل الجبهة الوطنية لتحرير مورو وضرورة استمرار وجود فريق مفاوض موحد للجبهة، و**يؤكد مجدداً**، في هذا الصدد، على "صيغة جدة" لتعزيز عملية توحيد الصفوف بين زعماء مورو، مما سيدعم قضية السلم.
29. **يدعو** الأمين العام إلى عقد جلسة خاصة للمنتدى التسقيقي لبانغسامورو من أجل رص الصفوف بين كل من الجبهة الوطنية لتحرير مورو والجبهة الإسلامية لتحرير مورو وزيادة رأب الصدع بينهما لما فيه مصلحة بانغسامورو، و**يدعو** الأمين العام إلى تزويد الدول الأعضاء بتقرير مرحلي حول هذا الموضوع.
30. **يقرّ** بجهود تعزيز المنتدى التسقيقي لبانغسامورو وتوسيع نطاقه، و**يؤكد** أن هذه العملية يجب أن تتم بعناية فائقة وعلى نحو تدريجي لضمان نهوض المنتدى بمهمته على نحو سلس ومتناغم، وأن تستند إلى مبادئ الشمولية والشورى والتضامن ووحدة الهدف.

31. يعرب عن تقديره لجهود الأمين العام من أجل تنظيم الاجتماع الخامس والنهائي للمراجعة الثلاثية على المستوى الوزاري في جدة يومي 25 و26 يناير 2016 بغرض تحديد خارطة طريق لاستكمال عملية المراجعة. ويلاحظ أنه بالرغم من المفاوضات الطويلة والشاقة، فإن الطريق لا يزال طويلاً أمام عملية التنفيذ الكامل لجميع اتفاقات السلام الموقعة مع حكومة جمهورية الفلبين.
32. يجدد تكليف لجنة منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالسلام في جنوب الفلبين، التي يرأسها الأمين العام، بمواصلة الاتصالات اللازمة مع حكومة جمهورية الفلبين والجهة الوطنية لتحرير مورو من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي لعام 1996 بشأن تنفيذ اتفاق طرابلس لعام 1976.
33. يناشد حكومة جمهورية الفلبين اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة المشاكل البيئية التي جرى التبليغ عنها والناجمة عن عدم التقيد بالمعايير البيئية التسعة في بحيرة لاناو ومحيطها، الأمر الذي كانت له تداعيات بيئية خطيرة وآثار ضارة على الحالة الصحية والاقتصادية والاجتماعية للسكان ويعرب عن أمله في معالجة هذه الانشغالات إلى جانب عمليات إعادة التأهيل والإعمار لمدينة ماراوي.
34. يحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية للمنظمة على زيادة حجم مساعداتها الطبية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والفنية لتنمية إقليم بانغسامورو للحكم الذاتي في مندناو المسلمة من أجل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويطلب في هذا الصدد من حكومة جمهورية الفلبين تسهيل زيارة وفد مشترك من الأمانة العامة والدول الأعضاء وممثلين من البنك الإسلامي للتنمية للمنطقة من أجل وضع آلية قابلة للاستمرار لتقديم المساعدة الإنمائية والتمويل الضروريين لإقليم بانغسامورو.
35. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم: 48/3-أم

بشأن وضع الأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية

والشعب التركي المسلم في دوديكانيسيا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس 2022)؛

إذ يستذكر القرار رقم: 47/3-أم بشأن وضعية الجماعات والمجتمعات المسلمة التركية في تراقيا الغربية والجماعات والمجتمعات المسلمة في دوديكانيسيا؛

وإذ يؤكد مجددا التزامه تجاه الجماعات والمجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يدرك تمام الإدراك أن المسلمين في اليونان، بشكل عام، والجماعات والمجتمعات المسلمة التركية في تراقيا الغربية والجماعات والمجتمعات المسلمة في دوديكانيسيا، بشكل خاص، يشكلون جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي؛

وإذ يرحب بافتتاح مسجد في أثينا يُديره، مع ذلك، مجلس مؤلف من أشخاص غير مسلمين؛

وإذ يستذكر المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والقرارات الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية والمعاهدات والإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحرية العبادة، وبالأخص معاهدة لوزان التي تكفل حقوق الأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية باليونان وتخول لأفرادها حق استعمال لغتهم التركية وممارسة شعائرتهم الدينية؛

وإذ يستذكر كذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛

وإذ يدرك أن الحقوق والحريات الأساسية للجماعات والمجتمعات المسلمة التركية في تراقيا الغربية والجماعات والمجتمعات المسلمة في دوديكانيسيا محددة ومحمية بموجب المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعتبر اليونان طرفاً فيها؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بشأن وضع الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

1. يدعو اليونان إلى ضمان الاحترام التام لجميع حقوق الانسان، بما في ذلك حرية العبادة لكافة المسلمين الذين يعيشون فوق أرضها؛
2. يدعو اليونان إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لصون الحقوق والحريات الأساسية وصون هوية الأقلية المسلمة التركية، وفقاً للاتفاقيات الثنائية والدولية؛
3. يطالب اليونان مجدداً بالاعتراف بالمفتيين المنتخبين في كل من كزانتى وكوموتيني باعتبارهما المفتيين الرسميين؛
4. يدعو اليونان إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الأقلية المسلمة التركية من انتخاب المجالس الإدارية للأوقاف وإدارة شؤونها بشكل ذاتي؛
5. يعرب عن عميق قلقه إزاء الإجراء الذي اتخذته اليونان والمتمثل في تعيين 240 إماماً ومدرباً دينياً، بالرغم من ردود فعل الأقلية المسلمة التركية؛
6. يحث اليونان على تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن المنظمات غير الحكومية للأقلية المسلمة التركية؛
7. يحث مجدداً اليونان على إعادة حقوق المواطنة لعشرات الآلاف من أفراد الأقلية التركية الذين جردوا منها بموجب الفصل الملغى حالياً من المادة 19 من قانون الجنسية اليوناني رقم: 1955/3370؛
8. يدعو اليونان مجدداً لاتخاذ الخطوات اللازمة والعاجلة، بالتشاور مع الأقلية المسلمة التركية، قصد معالجة مشاكلها التعليمية المرتبطة كذلك بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تعيش فيها.
9. يطلب من الأمين العام الشروع في تقصي الحقائق بشأن القضايا الواردة في هذا القرار على وجه الخصوص وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛
10. يرحب بافتتاح "برنامج الدراسات الإسلامية" في جامعة سالونيك خلال السنة الجامعية 2016-2017؛
11. يأخذ علماً بالدعم الذي تقدمه جامعة الأزهر للمسلمين في اليونان فيما يخص المسائل الدينية والمدارس الدينية؛
12. يدعو الأمين العام إلى استئناف الحوار والتعاون مع حكومة اليونان بهدف تعزيز ازدهار المسلمين في اليونان ورفاههم، ولاسيما الأقلية المسلمة التركية والمسلمين في دوديكانيسيا؛
13. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم: 48/4-أم

بشأن وضع مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس 2022)؛

إذ **يسترشد** بمبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه، وعملا بالقرارات ذات الصلة المتعلقة بالجماعات والمجتمعات المسلمة والداعية إلى مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على صون كرامتها وهويتها الثقافية والدينية؛

وإذ **يستذكر** القرار رقم: EX-3/4 (ق.إ) بشأن مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت في مكة المكرمة عام 2012، وكذلك القرارات الصادرة في هذا الصدد عن الاجتماعات الوزارية اللاحقة، ولاسيما القرار رقم: (OIC/EX-CFM/2017/Final-Res) الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الاستثنائية التي عُقدت يوم 19 يناير 2017 في كوالالمبور. وإذ **يثني** على حكومة ماليزيا لاستضافتها الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية المنظمة حول وضع أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار يوم 19 يناير 2017 في كوالالمبور، وإذ **يؤكد مجدداً ويستذكر** البيان الختامي للدورة الاستثنائية؛

وإذ **يستذكر كذلك** إعلان الجلسة الاستثنائية لفريق الاتصال المعني بالروهينغيا التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد على مستوى رؤساء الدول في نيويورك على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي يوم 19 سبتمبر 2017 لمعالجة وضعية أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار وإعلان أستانا بشأن جماعة الروهينغيا المسلمة في ميانمار الصادر عن اجتماع رؤساء الدول والحكومات على هامش القمة الإسلامية الأولى للعلوم والتكنولوجيا في 10 سبتمبر 2017، والتقرير الصادر عن اجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالروهينغيا الذي عُقد في نيويورك يوم 24 سبتمبر 2018 و25 سبتمبر 2019 على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي؛

وإذ **يستذكر** مبادرات المنظمة لدى الأمم المتحدة بشأن وضع أقلية الروهينغيا المسلمة، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان رقم: **A/HRC/RES/39/2** المؤرخ في 27 سبتمبر 2018 بشأن وضعية حقوق الإنسان للمسلمين الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، وقرار اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: **A/C.3/73/L.51** المؤرخ في 16 نوفمبر 2018 بشأن وضعية حقوق الإنسان في ميانمار، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: **A/RES/72/248** المؤرخ في 31 أكتوبر 2017 بشأن وضعية

حقوق الإنسان في ميانمار، وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم: **A/HRC/RES/29/21** المؤرخ في 22 يوليو 2015 بشأن وضعية حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار؛

وإذ **يستذكر** قرار منظمة التعاون الإسلامي المقدم إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان والمعنون ((أوضاع المسلمين الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار)) والذي اعتمد في يونيو 2021؛

وإذ **يستذكر** اجتماعات لجنة منظمة التعاون الإسلامي الوزارية المخصصة المعنية بالمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للروهينغيا وقرارها رفع دعوى قضائية في محكمة العدل الدولية ضد ميانمار لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا؛

وإذ يرحب بقرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 23 يناير 2020، المتضمن تدابير تحفظية في الدعوى المرفوعة من غامبيا ضد ميانمار بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بناء على ما توفر لديها من أدلة، أن من اختصاصها البت في القضية، وقد رأت المحكمة أن الروهينغيا في ميانمار يشكلون "مجموعة محمية" وفق ما تنص عليه المادة الثانية من الاتفاقية، وأن ثمة خطر حقيقي ووشيك بوقوع ضرر يتعذر جبره فيما يتعلق بحقوق الروهينغيا في ميانمار، وإذ يأخذ علما بالتقرير من اللذين قدمتهما غامبيا من تقارير استجابة لقرار المحكمة في مايو ونوفمبر 2020، وما تم اتخاذه من تدابير في هذا الشأن؛

وإذ **يلاحظ** أن المحكمة الجنائية الدولية قد خولت المدعي الخاص بها بالتحقيق في الجرائم المزعومة في إطار الولاية القضائية للمحكمة فيما يتعلق بالوضع في بنغلاديش/ميانمار؛

وإذ **يشير** إلى اجتماعات فرق اتصال منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في كل من نيويورك وبروكسيل وجنيف في ديسمبر 2016 لمناقشة أوضاع أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار؛

وإذ **يشير** إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها القرار رقم: 180/76 بتاريخ: 2021/12/16، ورقم: 287/75 بتاريخ: 2021/6/18 ورقم: 238/75 بتاريخ: 2020/12/31 ورقم: 246/74 بتاريخ: 2019/12/27، ورقم: 264/73 بتاريخ: 22 ديسمبر 2018 ورقم: 248/72 بتاريخ: 2017/12/24، وإذ يلاحظ قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان وآخرها القرارات رقم: 1/47 بتاريخ: 2021/7/12 ورقم 21/46 بتاريخ: 2021/3/24 والقرار رقم: S-29/1 بتاريخ: 2021/12/12، ورقم: 26/43 بتاريخ 2020/06/22، و رقم: 3/42 بتاريخ: 2019/09/26، و رقم: 2/39 بتاريخ: 2018/09/27، ورقم: 32/37 بتاريخ: 2018/03/23، ورقم: S-27/1 بتاريخ: 2017/12/05، والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن في 2017/11/6 (S/PRST/2017/22) و 2021/03/10 (S/PRST/2021/5) والبيانات الصحفية لمجلس الأمن بشأن الوضع في ميانمار بتاريخ 2018/5/9 و 2021/2/4 بتاريخ 2019/4/23 و 1 و 2021/4/30 وقرار مجلس الأمن 2467 (2019) وبتاريخ: 2019/04/23 وتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة، يانغي لي، حول وضعية حقوق الإنسان في

ميانمار (الوثيقة رقم: *A/HRC/40/68*) بتاريخ 2 مايو 2019، و(الوثيقة رقم: *A/74/342*) بتاريخ 30 أغسطس 2019.

وإذ يشير إلى تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار (*AHRC/43/18*) في 2020/11/11. وإذ يشير كذلك إلى البيان الافتتاحي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان المقدم إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 11 سبتمبر 2017، والذي حذر فيه من أن "نمط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للروهينغيا يشير إلى انتشار واسع النطاق أو هجوم منهجي ضد المجتمع المحلي قد يصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية"، وأن "الوضع يبدو مثالا حريا للتطهير العرقي"؛

وإذ يشير أيضاً إلى البيان الافتتاحي لرئيس البعثة الدولية المستقلة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق المعنية بميانمار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 32 أكتوبر 2019 والذي أوضح فيه أن "ميانمار لا تفي بالتزاماتها في إطار اتفاقية منع الإبادة الجماعية والتحقيق فيها وسن التشريعات الفعالة لتجريمها والمعاقبة عليها"؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما صرح به المفوض السامي لحقوق الإنسان خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان من أن التطهير العرقي ضد مجتمع الروهينغيا لا يزال قائماً؛

وإذ يشير إلى أن البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت يومي 16 و17 يناير 2018، يشدد على حماية مسلمي الروهينغيا في ميانمار؛

وإذ يعرب عن القلق من أن التقارير المتعددة الواردة من مختلف وكالات الأمم المتحدة وآلياتها، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وجدت أن الهجمات ضد مجتمع الروهينغيا في ميانمار كانت على نطاق واسع وبشكل مُنهج، ومن المرجح جداً أنه قد ارتُكبت جرائم ضد الإنسانية؛

وإذ يؤكد ضرورة إثبات الحقائق بشأن الوضع على الأرض في ولاية راخين، وذلك من خلال هيئة تحقيق مستقلة بغية المساعدة في عمل آليات المساءلة بشأن الجرائم الإنسانية المرتكبة ضد مجتمع الروهينغيا، وإذ يعرب كذلك عن القلق من أن السلطات في ميانمار أوقفت التعاون مع هذه الآليات، بما في ذلك عدم التعاون مع آلية التحقيق المستقلة بشأن ميانمار التي أنشأتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبما في ذلك عدم التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة إلى ميانمار، الأمر الذي يعيق تنفيذ ما أُنيط بهم من مهمات.

وإذ يقر كذلك بالدور الهام للمنظمات الإقليمية، وخاصة رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، في تسهيل تهيئة مناخ موات لعودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة للنازحين قسراً، ومنهم المسلمون الروهينغيا إلى ميانمار، وإذ يجدد تأكيد ضرورة العمل من خلال تنسيق وثيق مع مسلمي الروهينغيا وجميع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة والنزوح حتى يتسنى للمتضررين إعادة بناء حياتهم بعد عودتهم لميانمار.

وإذ يدين هجمات جيش خلاص أركان ضد الشرطة والثكنات العسكرية في 25 أغسطس 2017. وإذ يلاحظ أن عمليات التطهير العرقي والأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات ميانمار ووكلائها في حق مجتمع الروهينغيا قد حدثت حتى قبل الهجمات التي شنت في 25 أغسطس 2017؛

وإذ يعرب عن بالغ أسفه للتقارير التي تفيد بأن المدنيين الروهينغيا في ولاية راخين هم ضحايا الاستخدام غير المشروع للقوة على يد عناصر متطرفة، والاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات العسكرية وقوات الأمن، وعمليات القتل العشوائي وخارج نطاق القانون، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للمدنيين الروهينغيا في ولاية راخين، بما في ذلك التقارير التي تتحدث عن تدمير واسع النطاق للمنازل وعن عمليات الطرد الممنهجة للمدنيين الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية، بما في ذلك استخدام العنف وإحراق الممتلكات الخاصة ومصادرتها، وإعادة تشكيل التركيبة العرقية والديموغرافية بشكل مصطنع؛

وإذ يعرب عن قلقه البالغ من أن ما يقرب من 60 % من مسلمي الروهينغيا الذين أُجبروا على الفرار إلى بنغلاديش هم من الأطفال، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (المصدر: الفقرة الديباجية رقم 12 من القرار رقم 248/72 الصادر عن الجمعية العامة). وإذ يشير كذلك إلى أن هؤلاء الأطفال، ولا سيما غير المرافقين منهم، هم أكثر عُرضة للاستضعاف وللوقوع ضحايا القتل والعنف الجنسي والاتجار بالبشر؛

وإذ يلاحظ بقلق عميق أيضاً تدهور حالة الأمن وحقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في ولاية راخين واستمرار الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا في ولاية راخين، فضلاً عن تهميشهم وحرمانهم من الجنسية والحقوق والممتلكات الاقتصادية وسبل العيش والتعليم لأطفالهم، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى جماعة الروهينغيا، بما في ذلك احتجاز حوالي 120.000 شخص في مخيمات النازحين، ومعظمهم يعتمدون اعتماداً كاملاً على المساعدات الخارجية؛

وإذ يساوره القلق من أنه، على الرغم من أن سكان الروهينغيا، ولا سيما المسلمين، كانوا يعيشون في ميانمار لأجيال قبل استقلالها ولا علاقة لهم بأي مكان إلا ميانمار، فقد أصبحوا عديمي الجنسية منذ سن قانون الجنسية لعام 1982 وفُرضت عليهم منذ ذلك الحين قيودٌ في مجال الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية

وسبل العيش. **وإذ يشدد** على أن عدم سحب حق المواطنة والحقوق المدنية والسياسية ذات الصلة لمسلمي الروهينغيا وغيرهم، بما في ذلك حق التصويت، يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان؛

وإذ يشيد بحكومة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، لترحيبها بأكثر من 1.2 مليون من اللاجئين الروهينغيا في بلادها الفارين من الاضطهاد في ولاية راخين بميانمار وتوفير السلامة والمساعدة الإنسانية لهم؛

وإذ يشيد بالجهود الإنسانية الجارية والالتزامات التي قدمتها حكومة بنغلاديش بالتعاون مع المجتمع الدولي، للاجئي الروهينغيا وعودتهم الطوعية إلى بهاشان شار لتحسين أوضاعهم، **وإذ يقر** بالاستثمارات الكبيرة التي قدمتها حكومة بنغلاديش في مشروعها في بهاشان شار، بما في ذلك المرافق والبنى التحتية؛

وإذ يرحب بالتدابير التي اتخذها الهلال الأحمر الإيراني من خلال توزيع المساعدات الإنسانية للروهينغيا بمخيمات اللجوء في بنغلاديش؛

وإذ يضع في الاعتبار أن محنة مسلمي الروهينغيا في ميانمار لا يمكن تناولها من منظور إنساني محض، بل ينبغي معالجتها في إطار حقوقهم غير القابلة للتصرف باعتبارهم مواطنين؛

وإذ يرحب بالخطاب الذي وجهه الرئيس العراقي السابق حيدر العبادي في سبتمبر 2017 إلى رؤساء البلدان الإسلامية وإلى الأمين العام للمنظمة بشأن أزمة الروهينغيا، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية في حق الروهينغيا والدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء خارجية المنظمة لبناء تحالف دولي من أجل التصدي لتلك الانتهاكات ووقفها؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول المجتمع المسلم في ميانمار (الوثيقة رقم: OIC/CFM-48/2022/MM/SG.REP):

1. **يدين** الأعمال الوحشية الممنهجة والفظاعات التي تقترف ضد جماعة الروهينغيا المسلمة في ميانمار، لاسيما فيما بعد 25 أغسطس 2017، والتي تشكل انتهاكا خطيرا وصارخا للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن القانون الإنساني الدولي، في تجاهل تام لمسؤولية دولة ميانمار في حماية المدنيين العزل في هذه الأقلية المسلمة. **ويدين بشكل خاص** تورط قوات الأمن والميليشيات في أعمال العنف المستمرة ضد مسلمي الروهينغيا بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، وقتل الآلاف، بما في ذلك الرضع والأطفال، وحرق الناس أحياء، والضرب الوحشي، والاختفاء، والطرْد القسري للسكان، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز، والتعذيب، بالإضافة إلى حرق منازل الروهينغيا وأماكن عبادتهم، والقرى والحقول والمحاصيل الزراعية في نهاية الموسم.

2. **يعرب عن بالغ قلقه** لكون جماعة الروهينغيا لا تزال تواجه تمييزاً ممنهجاً في ولاية راخين، بما في ذلك القتل والاعتصاب والطرْد والإبعاد القسري للسكان، والتي تتجم عن افتقارهم للوضع القانوني، الأمر الذي

يفضي إلى تقييد حريتهم في التنقل وتعذر استفادتهم من الأرض والحصول على الغذاء والماء والخدمات التعليمية والرعاية الصحية، علاوة على القيود المفروضة عليهم فيما يخص الحصول على عقود الزواج وشهادات الميلاد.

3. **يعرب عن قلقه** إزاء كون أي تشدد أو اختراق من قبل عناصر متشددة لأقلية الروهينغيا قد يزيد من تعقيد حل المشكلة وقد تكون له تداعيات على الأمن الإقليمي.

4. **يدين بشدة** جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المنهجية والصارخة والواسعة نطاق لحقوق الإنسان المرتكبة في ولاية راخين، بما في ذلك وجود عناصر الإبادة والإبعاد والاضطهاد والتمييز الممنهجين، وهي أفعال قد ترقى إلى درجة جرائم الاضطهاد والتمييز العنصري، **ويندد بقوة كذلك** برد الفعل غير المتناسب للجيش وقوات الأمن، **ويستنكر** التدهور الخطير الذي للأوضاع الأمنية وأوضاع حقوق الإنسان ونزوح أكثر من 1.2 مليون من المسلمين الروهينغيا وغيرهم من الأقليات إلى بنغلاديش وما ترتب على ذلك من إفراغ لولاية راخين الشمالية من سكانها، **ويدعو** سلطات ميانمار إلى ضمان إخضاع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي للمساءلة، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان.

5. **يعرب عن سخطه العميق** إزاء التقارير الموثوقة والتقييمات والاستنتاجات التي توصلت إليها مختلف المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان التي تفيد بأن الفظائع الأخيرة تشكل جزءاً من استراتيجية وخطة ممنهجة للتطهير العرقي لمسلمي الروهينغيا في ولاية راخين والتي أثرت منذ أغسطس 2017 على أكثر من 723 ألف مسلم نزحوا قسراً إلى بنغلاديش، بالإضافة إلى 87.000 من الروهينغيا الذين نزحوا منذ أحداث العنف التي وقعت في أكتوبر 2016 وأكثر من 300.000 شخص فروا من أحداث العنف السابقة منذ عام 1990.

6. **يعرب عن تضامنه الكامل** مع حكومة بنغلاديش وشعبها المتضررين على نحو مجحف بتدفق مليون ومائتي ألف (1.2) من لاجئ الروهينغيا وتقديره لفتح قلوبهم وحدودهم أمام هذا المجتمع المنكوب الذي يواجه الآن تهديداً وجودياً بسبب السياسات المنحرفة والممارسات الوحشية المتمثلة في "التطهير العرقي" الذي يجري بصورة منتظمة، ويرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، في ميانمار في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وتجاهل تام لجميع المعايير والقوانين الدولية والمتحضرة.

7. **يعرب عن خيبة أمل** وفزع شديدين إزاء إنكار سلطات ميانمار الأدلة والنتائج والتقارير، مثل تقرير الأمم المتحدة العاجل المؤرخ في 3 فبراير 2017 و 13-24 سبتمبر 2017، وتقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار المؤرخ في 8 سبتمبر 2017، وهي التقارير التي أكدت

بوضوح أن قوات الأمن في ميانمار "أطلقت النار عمداً على منازل تأوي أسراً داخلها، وفي حالات أخرى دفعت الروهينغيا عمداً إلى داخل منازل تشتعل فيها النيران".

8. **يعرب مجدداً** عن بالغ قلقه إزاء الأوضاع الإنسانية ووضعية حقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار.
9. **يشدد على** أن استمرار الحالة الراهنة يمكن أن تترتب عليه آثار ضارة وخطيرة في المنطقة وخارجها.
10. **يعرب عن قلقه** إزاء انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز والعداء في وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت، فضلاً عن القوانين التي صدرت بالتمييز ضد المجتمع المسلم في ميانمار مثل الزواج بين الأديان، وقوانين تغيير الدين، وما إلى ذلك. **ويدعو** جميع وسائل الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي، في هذا الصدد، إلى بذل العناية اللازمة لضمان عدم تسخير هذه الوسائل منصات لخطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف؛
11. **يأسف لعدم** استجابة حكومة ميانمار لطلب بعثة تقصي الحقائق للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي بزيارة ولاية راخين للوقوف على وضع حقوق الإنسان لأقلية الروهينغيا، **ويطلب** من الهيئة أن تبقي المسألة قيد نظرها، ومواصلة متابعة طلب زيارتها بغية التحقق من الحالة الواقعية ورفعها إلى مجلس وزراء الخارجية.
12. **يرحب بتعيين** المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لميانمار السفير/إبراهيم خيرت، ويكلف الأمين العام للمنظمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين مبعوثه الخاص من إتمام زيارة إلى ميانمار في أقرب فرصة، وبذل المساعي مع الحكومة الميانمارية لإتمام زيارة بعثة تقصي الحقائق في أقرب فرصة، بغية التحقق من الحالة الواقعية ورفعها إلى مجلس وزراء الخارجية في غضون ستة أشهر من اعتماد مشروع القرار، على أن يتم النظر في اتخاذ إجراءات مناسبة حال استمرار رفض الحكومة الميانمارية التعاون مع آليات منظمة التعاون الإسلامي.
13. **يطالب حكومة** ميانمار بالقيام بما يلي:

(أ) الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان، واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بالوقف الفوري لجميع بقايا ومظاهر التطير العرقي والإبادة الجماعية والعنف بجميع أشكاله، والاقتصاص وأعمال التشييت والممارسات التمييزية ضد مسلمي الروهينغيا، فضلاً عن المحاولات المستمرة لطمس ثقافتهم وهويتهم الإسلامية، بما في ذلك شطبهم من قوائم الأسر المعيشية وهدم أماكن العبادة والمؤسسات والمنازل الخاصة بالأقليات المسلمة.

(ب) إعادة الاستقرار والأمن فوراً إلى ولاية راخين، بالتخلي قبل كل شيء بأقصى درجات ضبط النفس، ووضع حد لجميع أعمال العنف، وحماية جميع الأشخاص، بغض النظر عن عرقهم ودينهم.

- (ج) القضاء على الأسباب الجذرية، بما في ذلك حرمان أقلية الروهينغيا المسلمة من الجنسية بموجب قانون الجنسية لعام 1982 الذي أسفر عن حرمانها من جنسيتها ومن حقوقها، واستمرار الحرمان والتمييز ضدها، والعمل على إيجاد حل عادل ومستدام لهذه المسألة.
- (د) التخفيف من حدة التوتر في ولاية راخين للحيلولة دون وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح والتشريد حتى يتسنى تقديم المعونة الإنسانية إلى كافة المجتمعات المحلية المتضررة المحتاجة والدعم الطبي للمرضى والمصابين ومن يعانون من سوء التغذية والصدمات العقلية الشديدة، لضمان حق كل فرد في العيش والتحرك دون خوف أو اضطهاد على أساس دينه أو عرقه.
- (هـ) الإحاطة علماً مع الاهتمام الشديد بالتقارير التي تفيد بارتكاب جرائم وبالأدلة والنتائج التي توصلت إليها تقارير المنظمات الدولية، مثل تقرير الأمم المتحدة العاجل المؤرخ في 3 فبراير 2017 وتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة (A/71/361) المؤرخ في مارس 2017، والتقارير الواردة بعد فترة أغسطس 2017. والإحاطة علماً كذلك بالتقارير الموثوقة والتقييمات والاستنتاجات التي توصلت إليها مختلف المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والخبراء، والتي تكشف الفظائع التي ارتكبت مؤخراً على أسس عنصرية.
- (و) السماح للمسلمين بحرية التنقل دون عوائق داخل ولاية راخين في سعيهم وراء سبل العيش وبالوصول على الرعاية الصحية والتعليم دون أي عوائق، والسماح بالوصول المجاني ودون عوائق للموظفين المحليين والدوليين في الوكالات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية للمسلمين المتضررين والسكان الضعفاء وفق احتياجاتهم.
- (ز) التراجع والكف عن السياسات والتوجيهات والممارسات التي تهمش مجتمع الروهينغيا اقتصادياً، مثل هدم المنازل بحجة أنها غير مصرح بها ومصادرة الأراضي باسم التنمية والمشاريع الاجتماعية، مما يجعل ملكيتهم للأراضي غير قانونية ويحرمهم من الأعمال التجارية وفرص الوصول إلى الأسواق فضلاً عن فرص العمل.
- (ح) توفير فرص اقتصادية لمجتمع الروهينغيا المحروم على مر التاريخ، من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة في ولاية راخين ونزع فتيل التوتر بين المجتمعات.
- (ط) اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التنفيذ المستدام "لترتيب عودة النازحين من ولاية راخين" المتفق عليه مع حكومة بنغلاديش في 23 نوفمبر 2017، والتدابير اللاحقة والآليات المتفق عليها من خلال ضمان العودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة إلى ميانمار لكل لاجئ من اللاجئين الروهينغيا وتعزيز حقوقهم الإنسانية.

(ي) توفير الظروف اللازمة لضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين من أجل إطلاع العائدين المحتملين على التطورات في هذا الشأن وصياغة خارطة طريق محددة زمنياً لتنفيذها؛

(ك) التعاون على نحو كامل مع الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق في الوقائع والظروف المتصلة بالانتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان التي يُزعمُ أن القوات العسكرية والأمنية قد ارتكبتها، فضلاً عن التجاوزات المرتكبة في ولاية راخين، وذلك من أجل ضمان المساءلة التامة لمرتكبي هذه الأفعال وتحقيق العدالة للضحايا؛

(ل) العمل على معالجة جميع جوانب انعدام الأمن في ولاية راخين بشكل شامل، وإلى التفاعل، في هذا الصدد، بشكل إيجابي مع حكومات البلدان المجاورة، بما فيها بنغلاديش، بشأن الجوانب الخارجية للتمرد والقتال في راخين، والجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر، وعبور الحدود والاستقرار فيها بشكل غير مشروع، وتهريب المخدرات والأسلحة غير المشروعة وغيرها، إلى جانب التعاون في مختلف القطاعات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في التنمية والرخاء الاقتصادي؛

(م) البدء فوراً بتسجيل الأطفال عند الولادة والأطفال الذين تُركوا حتى الآن خارج عمليات التسجيل هذه. وضمان أن تكون أي عملية للتحقق نزيهةً وشفافةً وطوعيةً ومرتبطةً في نهاية المطاف بالمواطنة بدون خطر التهميش والتحيز العنصري والقيود التمييزية (كالعرق والدين واللغة) وغيرها من أنواع التعسف؛

(ن) تسهيل إجراء تحقيقات دولية مستقلة، ضماناً للشفافية والمحاسبة، في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية، والعنف الجنسي والاغتصاب واستغلال الأطفال وممارسة العنف عليهم، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها أفراد الجيش وغيرهم من موظفي الحكومة وأعضاء الجماعات الحاكمة، بما في ذلك تلك التي تحركها الآراء المتطرفة ضد مسلمي الروهينغيا وأولئك الذين يقسمون المجتمعات المحلية ومساءلة جميع المسؤولين عنها لتحقيق العدالة للضحايا؛

(س) اتخاذ جميع التدابير لمكافحة التحريض على الكراهية وخطاب الكراهية المؤدي إلى العنف، ومكافحة التمييز والعنف ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، وضمان العقوبة النموذجية من أجل إرساء وسائل الردع؛

(ع) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الاستقرار، والبدء في عملية شاملة للمصالحة تشمل جميع مكونات مجتمع الروهينغيا، بمن فيهم الذين فقدوا جنسيتهم والمهجرين والنازحين واللاجئين، والذين يوجدون في وضعية غير نظامية داخل ميانمار أو خارجها. مع دعوة الدول الأعضاء في منظمة

التعاون الإسلامي إلى توحيد جهودها مع جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل ضمان عودة جميع المهجرين واللاجئين والنازحين من مواطني ميانمار إلى أماكنهم الأصلية بأمن وكرامة؛

(ف) الاستجابة لعرض منظمة التعاون الإسلامي إنشاء مرفق طبي في ولاية راخين لتلبية الاحتياجات المتعلقة بخدمات الرعاية الطبية وعلى الاستجابة للمقترح المتعلق بإنشاء مدرسة فنية وتنظيم ندوة حول الحوار بين الأديان.

(ص) اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ استراتيجية ميانمار الوطنية لإغلاق مخيمات النازحين التي اعتمدت في ديسمبر 2019 بهدف إغلاق مخيمات النازحين في ولاية راخين وإعادة أكثر من 120 ألف من الروهينغيا الذين يعيشون حالياً في المخيمات إلى أماكن سكنهم؛

(ق) اتخاذ تدابير احترازية لحماية الروهينغيا المنتقلين في ولاية راخين من استغلالهم من قبل تجار البشر.

14. يدعو الدول الأعضاء إلى إبداء وحدة متينة لأداء الواجب المنصوص عليه في الميثاق بإنقاذ أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار من الخطر الذي يهدد وجودها، وضمان العدالة لتضديد الجراح وتخفيف المعاناة والخسائر الجسيمة في الأرواح. ويدعو لهذا الغرض إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمقاضاة مرتكبي الفظائع والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والمسؤولين عن تدمير مجتمع بأكمله وتاريخه وثقافته المتميزة أمام المؤسسات والآليات القانونية والقضائية الدولية، ويطلب في هذا الصدد من مؤسسات المنظمة ذات الصلة تقديم الدعم الضروري، بالتنسيق من الأمين العام، ويطلب التعاون مع سفراء بلدان المنظمة في كل من نيويورك وجنيف وبروكسيل.

15. يرحب بتوقيع "ترتيبات عودة النازحين من ولاية راخين" بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش في 23 نوفمبر 2017 وفي يناير 2018 ويحث ميانمار على تسريع عملية عودتهم وإعادة توطينهم.

16. يعرب عن تفاؤله الحذر إزاء الترتيبات العامة المتفق عليها بين حكومتي بنغلاديش وميانمار باعتبارها بداية نحو العودة المستدامة وإعادة إدماج جميع الروهينغيا النازحين في مجتمع ميانمار بوصفهم أعضاء متساوين، وإلى أن يتحقق هذا بشكل كامل نصا وروحاً، يحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على الوقوف مع حكومة بنغلاديش وجماعة الروهينغيا لدعمها ومساعدتها إنسانياً للاضطلاع بمسؤولية جماعية تتمثل في الإشراف على عملية الإعادة إلى الوطن.

17. يلتزم بالعمل مع المجتمع الدولي لحث ميانمار على التعاون الكامل مع حكومة بنغلاديش على تنفيذ هذا الترتيب بسرعة وتهيئة البيئة المواتية في ميانمار لعودة الروهينغيا الطوعية والأمنة والكريمة إلى مواطنهم في ميانمار والتعاون مع المجتمع الدولي لإنهاء هذه الأزمة.

18. **يطلب** من الدول الأعضاء مواصلة جهودها مع جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل ضمان عودة جميع المواطنين الميانماريين المهجرين من ولاية راخين، من خلال عملية طوعية وشفافة تكفل سلامتهم وكرامتهم وسبل عيشهم.
19. **يشيد** بإندونيسيا لتسليمها مشروع مستشفى المساعدة الإندونيسي في 10 ديسمبر 2019 في ميونغ بوي في ولاية راخين لحكومة ميانمار أملا في استخدام المستشفى على النحو الأمثل لفائدة المجتمع المحلي لولاية راخين، سواء المسلمين منهم والبوذيين، مما قد يشجع إحلال السلم في ولاية راخين.
20. **يشيد** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين في مجتمعات الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش، وبخاصة المستشفى الميداني الذي أنشأته الحكومة الماليزية في كوكس بازار في بنغلاديش، والذي بدأ عمله منذ 1 ديسمبر 2017،
21. **يشيد** بالمساعدات التنموية والإنسانية التي قدمتها تركيا من أجل تخفيف معاناة الروهينغيا، لا سيما انشاء وتشغيل المستشفى الميداني في كوكس بازار في بنغلاديش الذي وفر الخدمات الصحية اليومية لأكثر من 1500 لاجئ من الروهينغيا.
22. **يعبر** عن تقديره للدور الرائد للملكة العربية السعودية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لتوفيره مساعدات إنسانية للاجئين الروهينغيا والتي بلغت قيمتها 1.394 مليار دولار.
23. **يشيد** بالمشاريع الإنسانية النبيلة التي أنجزها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للاجئين الروهينغيا والتي شملت أكثر من 20 قطاعاً حيويًا بقيمة 24,685,123 دولاراً أمريكياً.
24. **يثمن** الدور الهام للمملكة العربية السعودية في تقديم 300 ألف دولار أمريكي للجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا، من أجل رفع دعوى قضائية ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية بشأن الإبادة الجماعية بحق أقلية الروهينغيا، ويحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم لهذه اللجنة للقيام بالمهمة الموكلة إليها على النحو الأمثل.
25. **يشيد** بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الروهينغيا في المخيمات المنتشرة في كوكس بازار ببنغلاديش والتي تجاوزت قيمتها 25 مليون درهم إماراتي.
26. **يرحب** بالدعم القيم وبالمساهمات التي قدمتها حكومة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبروناي دار السلام للمستشفى الميداني الماليزي، مما مكنه من تقديم المساعدة الطبية والصحية الأساسية لمجتمع الروهينغيا الذين لجأوا إلى بنغلاديش بعد تهجيرهم من أماكنهم الأصلية.

27. **يشيد** بحكومة بنغلاديش لاحتوائها لموجة تفشي جائحة كورونا داخل مخيمات الروهينغيا على نحو فعال منذ بداية الجائحة وتجنب فقدان الأرواح بدعم من كافة الشركاء الوطنيين والدوليين ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المضيف ولاشتراكها الروهينغيا في الاستفادة من الحملة الوطنية للتطعيم.
28. **يرحب** بموافقة حكومة ميانمار على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين برئاسة الراحل كوفي عنان، الذي صدر في 16 مارس 2017، **ويتطلع** إلى التنفيذ الفوري لهذه التوصيات بغية تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في ولاية راخين، بالتشاور التام مع كافة المجتمعات المحلية المعنية.
29. **يستذكر** البيان المشترك الموقع يوم 16 نوفمبر 2013 بين منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين في جمهورية اتحاد ميانمار، والذي يرسى الأسس للتعاون المستقبلي، ويشجع حكومة ميانمار على تنفيذ عملية تحقق شمولية وشفافة تفضي إلى منح الجنسية لجماعة الروهينغيا المسلمة.
30. **يعرب** عن قلقه إزاء إمكانية تسلل عناصر راديكالية إلى مجتمع الروهينغيا في حال عدم معالجة محنته وإزالة الأسباب الجذرية لمعاناته، مما سيزيد المشاكل القائمة تعقيدا.
31. **يقر** بالتكاليف الكبيرة والتحديات الاجتماعية التي تواجهها بلدان المنطقة جراء استضافتها للروهينغيا المهجرين من ميانمار، **ويدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مساعدة هذه البلدان وفقا لمبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات وفي إطار روح التضامن الإسلامي.
32. **يطلب** من رئيس مجلس وزراء الخارجية ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي والأمين العام للمنظمة مواصلة العمل والتنسيق مع حكومة ميانمار بخصوص قيام وفد رفيع المستوى من فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بزيارة إلى ولاية راخين، كي يجتمع الوفد مع المسؤولين المحليين والمسلمين الروهينغيا المتضررين. **يطلب** في هذا الصدد حكومة ميانمار بالتعاون من أجل تمكين هذا الوفد من القيام بهذه الزيارة.
33. **يدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل مع حكومة ميانمار من أجل حماية الجماعات المسلمة داخل أراضيها.
34. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للتخفيف من معاناة مجتمع الروهينغيا المسلم في ولاية راخين وكذلك اللاجئين ومواطني ميانمار المهجرين في بنغلاديش المجاورة، **ويطلب** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة جهودها الإنسانية بما في ذلك من خلال إنشاء آلية تنسيق فعالة للمساعدات الإنسانية.

35. يأخذ علماءً بالالتزامات الأخرى التي تعهدت بها حكومة ميانمار لتحسين الوضع في ولاية راخين لكافة المجتمعات، مع التأكيد على ضرورة التحجيل بالتنفيذ، بما في ذلك الالتزامات بعودة اللاجئين والنازحين قسراً، وخطاب مستشارة الحكومة في 12 أكتوبر 2017 الذي حددت فيه رؤيتها لحل الأزمة، بما في ذلك من خلال إنشاء المؤسسة الاتحادية للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في راخين.
36. يرحب بمبادرة جمهورية إندونيسيا المتمثلة في استضافة حوار إندونيسيا وميانمار الأول بين الأديان، الذي عُقد في الفترة من 21 إلى 24 مايو 2017 في يوجياكارتا بإندونيسيا بهدف تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات الذي يعد ضرورياً لتحقيق السلام والوئام الاجتماعي والتنمية المستدامة والرخاء.
37. يشيد بدولة الكويت على مشاركتها في استضافة مؤتمر المانحين لأزمة لاجئي الروهينغيا مع كل من الاتحاد الأوروبي ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة العالمية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في جنيف يوم 23 أكتوبر 2017، والذي تعهدت فيه الدول والمنظمات بتقديم 344 مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية.
38. يشيد بمبادرة الجمهورية التركية بتنظيم مؤتمر تشاوري دولي حول الروهينغيا يوم 6 يوليو 2018 في أنقرة من أجل مناقشة التدابير الفورية الواجب على المجتمع الدولي اتخاذها درعاً لحدوث كارثة إنسانية وللتخفيف من جسامه الأعباء الملقاة على كاهل بنغلاديش.
39. يرحب بتنظيم الأمين العام لمؤتمر عن "الحوار بين الأديان في جنوب وجنوب شرق آسيا" في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2017 في بانكوك بتايلند وبتنظيم ورشة عمل تحت شعار "متحدون من أجل التنوع وتعزيز الحوار بين الأديان" في جاكارتا بإندونيسيا يومي 18 و19 ديسمبر 2019 بالاشتراك مع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.
40. يطلب من الأمين العام أن يستكشف بشكل أكبر إمكانية إطلاق مثل هذه المبادرات المشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لرابطة أقطار جنوب شرق آسيا (الآسيان) وحكومة ميانمار، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى، لوضع وتنفيذ حوارات بين الأديان وبين الطوائف من شأنها أن تعزز المزيد من التفاهم والتسامح والتعاون فيما بين الطوائف العرقية والدينية في جنوب وجنوب شرق آسيا.
41. يثني على الأمين العام لقيامه بإيفاد بعثة مشتركة بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى كوكس بازار في بنغلاديش لزيارة مخيمات الروهينغيا للحصول على معلومات مباشرة عن محنة مواطني ميانمار المهجرين. ويعرب عن تقديره لحكومة بنغلاديش لتيسير الزيارة وتوفير الدعم اللوجستي المحلي.

42. **يشيد** بإيفاد بعثة من الأمانة العامة للمنظمة إلى بنغلاديش خلال الفترة من 27 فبراير إلى 2 مارس 2021 لإجراء مباحثات مع الجهات المعنية حول التطورات المتعلقة بقضية الروهينغيا لاستعراض أوضاع اللاجئين الروهينغيا.
43. **يدعو** أعضاء اللجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا إلى الاضطلاع بمهام ضمان المساءلة وتحقيق العدالة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة للقوانين والمبادئ الإنسانية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمساعدة في جمع المعلومات وجمع الأدلة لأغراض المساءلة، وحشد وتنسيق الدعم السياسي الدولي للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا في ميانمار.
44. **يؤكد** دعمه لغامبيا، بصفتها رئيسة للجنة الوزارية المخصصة المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا من أجل إقامة الدعوى القضائية أمام محكمة العدل الدولية على ميانمار عن أعمال الإبادة الجماعية في حق أقلية الروهينغيا.
45. **يشيد** بغامبيا، رئيسة للجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بإقامة دعوى قانونية لدى محكمة العدل الدولية، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، وذلك من خلال تقديم مرتكبي جرائم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومبادئه إلى العدالة.
46. **يرحب** بالقرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بالإجماع يوم 23 يناير 2020 في القضية التي رفعت ضد جمهورية اتحاد ميانمار، والذي فرضت المحكمة بموجبه تدابير تحفظية لمنع وقوع المزيد من أعمال الإبادة الجماعية في حق الروهينغيا في ميانمار.
47. **يدعو** ميانمار إلى الامتثال التام لأمر محكمة العدل الدولية واتخاذ جميع التدابير لمنع ارتكاب جميع أعمال الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا، بما في ذلك اغتصاب النساء والأطفال وقتل الرضع والنساء الحوامل، والإيذاء البدني، وإلحاق أضرار جسدية ونفسية خطيرة، وإحراق المنازل والقرى، وتدمير الأراضي وإتلاف المواشي، وفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمدا في الإهلاك المادي، واتخاذ إجراءات لمنع الإنجاب، وحفظ كل الأدلة المتعلقة باتهامات جريمة الإبادة الجماعية.
48. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الوقوف بحزم مع غامبيا وتقديم الدعم الضروري الكامل لها، بما في ذلك المساعدة المالية الطوعية اللازمة للدعوى القضائية، تمثيا مع مبادئ تقاسم الأعباء والمسؤولية المشتركة، ووفقا لروح التضامن الإسلامي.
49. **يقر** أن للروهينغيا، بموجب المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في المواطنة وأن الحرمان التعسفي من هذا الحق وإلغائه من طرف ميانمار يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الخاصة

بهم ويؤكد على ضرورة معالجة سلطات ميانمار لمسألة مواطنة الروهينغيا كما أوصى بذلك تقرير لجنة كوفي عنان لسنة 2017.

50. يدعو حكومة ميانمار إلى ضمان العودة الآمنة والكرامة والمستدامة للروهينغيا إلى موطنهم الأصلي في ولاية راخين في ميانمار وإعادة استقرارهم هناك.

51. يدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى التركيز على المساعدة العودة الطوعية للروهينغيا إلى موطنهم الأصلي في ميانمار.

52. يرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم للآلية المستقلة للتحقيق بميانمار لجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم والانتهاكات الدولية للقانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، ويدعو مجدداً إلى اتخاذ جميع التدابير القانونية اللازمة من أجل تسهيل وتسريع دعاوى جنائية عادلة ومستقلة، وفقاً لمعايير القانون الدولي، في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية والتي لها ولاية قضائية على هذه الجرائم أو قد تكون لها مثل هذه الولاية مستقبلاً، وفقاً للقانون الدولي.

53. يرحب بالزيارات التي قام بها إلى مخيمات الروهينغيا في بنغلاديش كل من رئيس جمهورية إندونيسيا من 27 إلى 29 يناير 2018، ورئيس الوزراء التركي في 20 ديسمبر 2017، ووزيرة الخارجية والسيدة الأولى يومي 7 و8 سبتمبر 2017، ويشجع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها تضامناً مع شعب الروهينغيا الذي طالبت معاناته.

54. يرحب بزيارة صاحبة الجلالة الأردنية، الملكة رانيا العبد الله، إلى مخيمات الروهينغيا في بنغلاديش يوم 23 أكتوبر 2017، والمساعدة الإنسانية التي أرسلتها الهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية تضامناً مع شعب الروهينغيا الذي طالبت معاناته.

55. يشيد بالزيارة التي أجراها مجلس حكماء المسلمين والأزهر الشريف برئاسة الإمام الأكبر للأزهر إلى مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش يومي 26 و27 نوفمبر 2017 للوقوف على آلامهم واحتياجاتهم.

56. يشدد على أهمية التنظيم الناجح للمؤتمر الثاني لاتحاد الروهينغيا أركان على نحو شامل، ويدعو الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى دعم هذا المؤتمر.

57. يطلب من مجموعة سفراء دول منظمة التعاون الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف وبروكسل مواصلة جهودهم الرامية إلى تعزيز قضية الروهينغيا على جميع المستويات الدولية.

58. **يطلب** كذلك من البعثات الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي في نيويورك وجنيف وبروكسيل عقد اجتماعات منتظمة لفريق الاتصال بهدف استعراض تطورات الأوضاع بالنسبة لأقلية الروهينغيا المسلمة والتباحث حول بلورة استراتيجيات مستدامة لمعالجة هذه الأوضاع بالتشارك مع ميانمار ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الأمين العام. ويشجع في هذا الصدد فريق الاتصال على القيام بالزيارات اللازمة إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش وميانمار.

59. يدعو البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنيف إلى مواصلة الاهتمام بوضع حقوق الإنسان لمجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ويدعوها، كتحديث لقرار منظمة المؤتمر الإسلامي رقم *A/HRC/29/21* بشأن " وضع حقوق الإنسان لمجتمع الروهينغيا المسلم والأقليات الأخرى في ميانمار" الذي اعتمد خلال الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو 2015، إلى تقديم مشروع قرار بنفس العنوان من خلال مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف خلال الدورة العادية الخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المقرر عقده في يونيو 2022، ويدعوها أيضاً إلى طرح مشروع القرار كل عام خلال دورة يونيو إلى أن تكفل العدالة لمجتمع الروهينغيا المسلم ويتم التوصل إلى الحل النهائي من خلال إعادة توطينهم مع إدخال التحديثات والإضافات اللازمة في النص لتعكس التدهور المستمر في وضع حقوق الإنسان لمجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار منذ أكتوبر 2016 وعلى وجه التحديد من أغسطس 2017، الأمر الذي أفضى إلى استمرار الأزمة الناجمة عن النزوح الجماعي لأكثر من سبعمائة ألف من مجتمع الروهينغيا المسلم إلى بنغلاديش. ولا تزال دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة من جنوب شرق آسيا، تأوي أعداداً كبيرة من اللاجئين الروهينغيا المسلمين الذين فروا من الأزمة. كما يدعو البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنيف إلى المشاركة بنشاط في جميع المناقشات المتعلقة بمجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار في مجلس حقوق الإنسان إلى حين التوصل إلى حل نهائي من خلال إعادة التوطين".

60. **يرحب** بزيارة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار عام 2018 برئاسة الكويت والبيرو والمملكة المتحدة بهدف إيجاد حل دائم لمحنة الروهينغيا المضطهدين، **ويشدد** على اتخاذ إجراءات ملموسة في مجلس الأمن لتسهيل عودة الروهينغيا إلى بلدانهم الأم بشكل مستدام.

61. **يستذكر** في هذا الصدد، زيارة وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي إلى المخيمات في كوكس بازار لتقييم الوضع الميداني فيما يخص محنة الروهينغيا واقتراح إجراءات من جانب منظمة التعاون الإسلامي لإيجاد حل فوري للأزمة.

62. **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

القرار رقم: 48/5-أم

بشأن

وضع التتار المسلمين في القرم

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22-23 مارس 2022)؛

1. يعرب عن الاهتمام بوضع التتار المسلمين في القرم في ظل التطورات الأخيرة.
2. يشدّد على ضرورة المعالجة اللائقة لوضعية تتار القرم وسلامتهم وأمنهم والضمان الفعلي لحقوقهم الدينية والثقافية والتعليمية ولحقوقهم في الملكية.
3. يؤكد على أهمية ضمان أمن التتار المسلمين وسلامتهم.
4. يشجّع الأمين العام على إجراء الاتصالات والدراسات اللازمة حول وضع التتار المسلمين في القرم بعد التطورات الأخيرة وإيفاد بعثة فنية إلى القرم في هذا الإطار.
5. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.
